

الاستعمار الفرنسي في الجزائر وإشكالية السلطة بين الديني والسياسي قراءة سوسيوتاريخية

براني كلثوم،

قسم علم الاجتماع، جامعة وهران 2.

الملخص:

بحجة إنقاذ الجزائريين من الاضطهاد التركي، جسد الفرنسيون نواياهم السياسية والدينية والاقتصادية، التي انعكست نتائجها على واقع النظام الاجتماعي للجزائريين، وتسجيل نقلة تاريخية تجرأت على علاقة الديني بالسياسي، بأن حولتهما إلى طرفي نزاع، عكسته السياسة الاستعمارية وتضمنته الحركة النضالية الوطنية، وقد أخذ صورة النزاع الداخلي بين أفراد الأمة الواحدة، الذين انشقوا من جراء ذلك إلى أطراف نخبوية، متحيزة، منها من يتبنى المرجعية الدينية، ومنها من يتبنى المرجعية الغربية بشقيها الاشتراكي والليبرالي.

وكل من هذه الأطراف، يقدم لنفسه حججاً من منطق الوطنية، وأحكام الشريعة الإسلامية، لكسب الشرعية السياسية والوصول إلى السلطة. فاضطربت الأحداث تحت غطاء جدال الدين والسياسة، وصراع رسمت معالمه عملية ديناميكية لمختلف شرائح المجتمع، كانت قد بدأت تشترك في نفس المعاناة الاجتماعية، بعد الاستقلال.

فبتحول غالبتهم، إلى أدوات في أسلوب الإنتاج الكولونيالي، وضحايا النظام الجمهوري الفرنسي، بدأ الجزائريون يتحركون تحت ضغط الظروف الاحتلالية الكولونيالية، أكثر مما كانت تحركهم قناعاتهم العقائدية، ويخضعون، في حالات الإكراه السياسي والضغط الاقتصادي، إلى مواجهة التعاليم الجديدة، والدخيلة حول مفهوم السلطة السياسية، بل وأصبحوا، يوظفون تجاربهم الخاصة، عبر نخبهم المتنامية عددا وعمليا، في استئناف المقاومة، التي بدأت تغير في أساليبها، بإعادة تركيب - وليس القطيعة - لثوابتها، بما في ذلك الدين الإسلامي، وبعد أن تحولوا إلى صف الأهالي، خماسين وعمالا كادحين في بلدهم، كما في خارجه، حيث

جرفهم تيار الهجرة نحو أوروبا، فرنسا خاصة، أين بلغ عددهم كعمال "119000" جزائري في مصانع المتروبول، أو النشاط الفلاحي" متواجدين كطرف في عملية الصراع العالمي، المتولد عن حركة التصنيع المتسارعة، والاستثمار التجاري الكبير. فحوّلوا قضيتهم الاستقلالية نحو النضال العمالي والعمل النقابي، محتكين برواد النظرية البروليتارية، التي كانت تقف بتعاليمها إلى جانب الكادحين (عمال العالم)، الذين تضعهم النظرية العمالية، في مقابل السلطة السياسية، باعتبارها طبقة منظمة، لأجل اضطهاد طبقة أخرى. فكان لمثل هذا المضمون بعدا سياسيا، امتدت قناعاته نحو الصراع القائم في الجزائر، بين الاحتلال الفرنسي كسلطة سياسية إكراهية، قائمة على علاقات الإنتاج الاستغلالي، والأهالي من الجزائريين المضطهدين من قبل الإقطاعية الكولونيالية والبورجوازية الصناعية.

من هنا بدأ تبلور المشروع الفكري حول السلطة، بعد أن حدّد اتجاهه النظري انطلاقا من تلك الخصوصية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كان يحياها الجزائري، وبمعنى مختلفا لمفهوم السلطة، قائم على إيديولوجية الصراع الطبقي، لا على إيديولوجية النسب والمدارك الفقهية، ولم يكن ذلك خيارا مستقلا، بقدر ما كان قناعات إيديولوجية، تفرض نفسها إزاء واقع كولونيالي، كان يعيشه الجزائريون شعبا ونخباً.

الكلمات المفتاحية:

الدين، السلطة، السياسة، الاحتلال، الصراع

Résumé:

**Le colonialisme français:
Contrainte pour un début d'une relation conflictuelle**
Berani Keltoum,
Université d'Oran 2.

Les français qui annonçaient leurs intentions coloniales sous le prétexte de sauver les Algériens des conditions sociales régressives, concrétisèrent leurs intentions politiques, économiques et religieuses, celles qui seraient reflétées sur la réalité de l'ordre social des Algériens, en enregistrant un bond historique qui a transformé les rapports entre la religion et la politique en relation conflictuelle reflétée par la politique coloniale et impliquée dans le mouvement de libération nationale, un conflit qui prit un aspect interne entre les membres de la même nation qui

se sont divisés en partis élitistes partisans, ceux qui adoptaient la référence religieuse et ceux qui adoptaient la référence occidentale à la fois socialiste et libérale. Et chacun de ces partis s'est soumis aux arguments de la logique nationale et les dispositions de la Charia islamique dans l'intention d'acquérir la légitimité et l'accès au pouvoir, ce qui a fait monter les événements vers la confrontation politico-religieuse, et le conflit imposé par le mouvement de différentes tranches de la société qui commençaient à partager les mêmes souffrances sociales après l'indépendance.

Devenus des éléments du système de production colonial, les algériens se motivèrent par les circonstances d'occupation coloniale plus qu'ils se motivèrent par leurs convictions religieuses, se furent soumis par la coercition politique et la pression économique aux nouvelles conceptions de pouvoir politique intrusifs, qu'ils employèrent à travers leurs élites dirigeantes entant que leurs propres expériences pour reprendre la résistance qui a commencé à changer dans ses méthodes sans marquer la rupture avec ses constantes dont les normes islamiques sont les plus importantes, après qu'ils furent devenus des indigènes serviteurs et ouvriers prolétaires peinaient dans leur propre pays, comme dans les pays d'extérieurs, ou ils ont immigrés notamment vers la France où l'on comptait 119000 ouvriers algériens dans les usines de métropole et les activités agricoles, faisant parti du processus de conflit mondial généré par le mouvement d'industrialisation et les grandes investissements commerciaux.

Vers les nouvelles conceptions des luttes ouvrières et syndicales les algériens ramenaient leur mouvement de libération, en côtoyant les leaders de la théorie prolétarienne qui se tenait par ses perceptions du côté des travailleurs du monde, ceux qui cette théorie les situait face au pouvoir politique considéré comme la classe organisée pour la persécution d'une autre classe. Des convictions prenant une dimension politique qui s'étendit vers le conflit **entre** le pouvoir politique de l'occupant français en Algérie fondé sur des relations de production capitaliste **et** les indigènes algériens opprimés par la féodalité coloniale et la bourgeoisie industrielle.

De là, commençait le projet intellectuel à propos du pouvoir après qu'il ait déterminé ses tendance théoriques à partir des spécificités sociales, politique et économique des l'Algériens.

Mots clés:

Religion, pouvoir, politique, colonialisme, conflit

مقدمة:

لم يقف الفرنسيون باحتلالهم الجزائر عند حدود التهديدات، ولكنهم جسدوا نواياهم السياسية والدينية والاقتصادية، تلك التي انعكست نتائجها على واقع النظام الاجتماعي للجزائريين، وسجلت نقلة تاريخية تجرأت على علاقة الديني بالسياسي بأن حولتهما إلى طرفي نزاع عكسته السياسة الاستعمارية وتضمنته الحركة النضالية الوطنية. لي طرح ذلك إشكالا حول السلطة السياسية.

حتى وقد بدأت فرنسا إبان احتلالها للجزائر، تقود مسيرتها التتويجية والنهضوية من خلال ذلك الجدل الفلسفي حول عقلنة الفعل السياسي، وتحكيم العلم، كانت لا تزال آنذاك تقيس شرعية حكمها وهيمنتها بميزان الدين، ولم تكن تغفل عن دوره المركزي في صناعة هوية الكيان الاجتماعي لأي شعب عبر رموزه المادية، والروحية ومؤسساته العقائدية، كتلك التي اصطدمت بها في الجزائر، متمثلة في الأوقاف الإسلامية، والزوايا، والرباطات، والمساجد، وكل ذلك الإرث الذي تحفظه الذاكرة الجزائرية عن السيرة النبوية، وأخلاق الصحابة، والخلفاء، وأساطير الفتح، وقياداته البطولية، أي كل الإرث العقائدي الذي يشكل الشخصية الجزائرية الإسلامية ككل مركب، حاولت السلطة الفرنسية تفكيكه، بأن جلبت إلى أرض الجزائر مباشرة بعد غزوها، مؤسساتها الدينية (Berteuil, A.1856:156) من كنائس، ودور الرهبنة، تريد من خلالها إعادة بناء هذه الشخصية الجزائرية، بتمسيحها، وبالتالي إعادة تشكيل هويتها.

وقبل التفكير في تمسيح الجزائريين، عملت إدارة الاحتلال، على تدمير أغلب المؤسسات الدينية، بهدف تصفيتها كالمساجد، والزوايا، والأوقاف. والاستحواذ على أملاكها العقارية، والمادية، بقرارات تصفية، كتلك التي أصدرها الجنرال كروزيل، بحل مؤسسة الحرمين، والاستيلاء على أوقاف الجامع الكبير، وإدخال كل ما هو حبوب في المجال التجاري (محمد البشير الهاشمي، م.166:2002-167) نظرا لما كان لمثل هذه المؤسسات الوقفية، من ثقل اقتصادي بخلفية دينية، أي كونها من المقومات الاجتماعية، التي تقف في وجه المخطط الاحتلالي، بشهادة المفكر

الفرنسي Zeys عندما قال: "إن الأوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية، وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية، التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر." (محمد البشير الهاشمي، م 2002: 167) وبالإضافة إلى نواياها الاقتصادية، لم تكن السياسة الاستعمارية بعيدة عن نية تنصير الجزائريين، تلك النية التي بدأ الفرنسيون يعلنون عنها، بتحويل الكثير من هذه المؤسسات الوقفية " إلى مستودعات، ومستشفيات عسكرية، وكنائس، من بينها مسجد كتشاوة المشهور سنة 1832، أين نُصّب الصليب، وعلم فرنسا على صومعته، بمباركة البابا غريغوار" (عمورة، ع. 2002: 124). وأعقب هذه العمليات نزوح القساوسة، والراهبات، لتشييد المؤسسة المسيحية، وأغراضها الدينية في الجزائر، كعملية متضمنة في خطة الاستيطان، وفرض الهوية الأوروبية الفرنسية على الأرض والأشخاص.

هذا، وقد كان الأوروبيون بنهضتهم الفكرية آنذاك، قد بدئوا يستطيعون روح القوانين لدى الشعوب، للوصول إلى تفسير لغز السلطة في بعدها التاريخي، وأن الدين من القواعد التي تعبّر عن روح الجماعة. فكان يجب استكمال مخطط الاحتلال الفرنسي، بغرس روح المسيحية بين أفراد الشعب الجزائري لحصد الولاء، وبدأت البعثات الدينية، وبعد أن استقرت في شرق، وغرب الجزائر، تباشر عملية التبشير داخل ما شيدّوه، ابتداء من عام 1842، من " دار الليتامى ببْنْ عكنون، وفتحوا بوهران، وقسنطينة، وعنابة، دارا للرحمة، وورشات للصناعات التقليدية، وفتح مدارس للأيتام، وعلاج المرضى، وتشبيد الكنائس.. " (عمورة، ع. 2002: 125). وتكاثرت مثل هذه الانجازات الدينية باسم المسيحية، للتقرب من الجزائريين، وتجريدتهم شيئا فشيئا من روح العقيدة الإسلامية، حسب ما أكّده الكردينال لافيغري قائلا: " إن إدخال الأهالي للديانة المسيحية، واجب مقدس فأول ما يجب عمله، هو الحيلولة بينهم وبين القرآن " (عمورة، ع. 2002: 125). فلعله أدرك أن الإسلام مناهجهم الاجتماعي، ودستورهم الذي يحملون من خلاله، تصوراتهم السياسية حول السلطة الشرعية، هذه التصورات التي هي، أبعد ما يكون عن ما يعرضه الفرنسيون من مدنية وتحضر، أرادت السلطة الفرنسية في الجزائر، أن تمنحها بعدا قداسيا،

تحتويه المسيحية، فتحل كبديل عن الإسلام، وتستجيب للحاجة الاجتماعية، فتشرّع إكراه سلطة الاحتلال، كضرورة يشعر بها المجتمع المحلي أو الأهلي.

ولأن أحكام الإسلام، أو ما يختزنه (الأهالي)، من إرث عقائدي إسلامي، ليست عبارة عن قواعد مجردة، بعيدة عن الذات الاجتماعية، بل هي مرتبطة بمتغيرات العروبة، والنسب، والأصول التاريخية، العائلية والبطولية، لم يستطع إذن قساوسة الكنائس، وrehbanها، أن يحققوا ثورة دينية، ثقافية، سعوا إليها بكل الوسائل، ولم يكن تدمير المؤسسات الإسلامية، كافٍ لتجريد الجزائريين، من معتقداتهم الدينية، إلا قلة استثنائية منهم، تمّ توظيفها من طرف السلطة الفرنسية فيما بعد، لمراقبة حركات المقاومة، بعد فشل مشروعها التمسحي، ورفض الجزائريين كمسلمين للخضوع إليها. حينها بدأت تظهر أولى ملامح جدال الدين والسياسة، في إطار الصراع بين العقيدة الإسلامية، وسياسة فرنسا الاحتلالية، بكل اتجاهاتها.

1: القيادة الدينية لاسترجاع السلطة السياسية في الجزائر

إذا كان سقوط الهيمنة العثمانية في الجزائر، ترك فراغا سياسيا على مستوى السلطة المركزية، وربما كان ذلك لصالح الإدارة العسكرية الفرنسية، لأنها ستواجه شعبا بلا سلطة، فإن السيادة والزعامة الدينية على مستوى الجماعات المحلية، سواء في المدن أو القرى والأرياف، استدركت هذا الفراغ، متخذة لها سبلا، اختلفت فيما بينها حسب الخصوصية الإقليمية، والاقتصادية، والأوضاع الاجتماعية السائدة آنذاك.

وكانت سياسة الأتراك الاقتصادية، قد أدت إلى تقسيم الجزائر إلى مدن حضرية، تنشط في إطار التجارة، والصناعة الحرفية، تحت تأطير طبقة غنية من الأعيان، كانوا يملكون الأراضي، ومنهم من تقلد مناصب قضائية، وقرى وأرياف فلاحية، تقوم على الملكية القبلية، والعائلية للأراضي، تحت تأطير الزوايا الدينية.

كان لمثل هذا التقسيم، المبني على التوزيع المادي لموارد الإنتاج، انعكاساته على مستوى التركيبة الاجتماعية، اختلفت من خلالها المصالح التي ستكون مرجعية موضوعية لطبيعة المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي،

خاصة وأن الدخول الفرنسي إلى الجزائر، اتسم بقوة ونفوذ عسكري، جعلها تمارس سلطتها السياسية، وسيادتها مباشرة، وبواسطة الأوامر الملكية للحكومة الفرنسية، فكانت مواجهتها انطلاقاً من ردة فعل، تباينت بحسب القوة الاجتماعية، الفاعلة اقتصادياً وسياسياً، ودينياً، بدأت: (1) مع السلطة السياسية التركية، نظراً لما بدأت تفقده هذه الأخيرة من نفوذ سياسي، وهيمنة إقليمية، جعلت مقاومتها مجرد رد فعل تلقائي، ينقصه التخطيط الاستراتيجي، " فلم يصطدم الفرنسيون بجيش حقيقي يقاومهم ويردهم على أعقابهم" (بوحوش، ع. 1997: 90) كما لم تتحد المقاطعات الثلاث للبلاد التيتري قسنطينية، ووهران، في وجه المحتل، ولم تتوقع القبائل والعشائر، خطر الاحتلال، نظراً لإقصائهم سياسياً، واحتكار الداي حسين آنذاك، للقرارات والعمل السياسي، ولكنه عندما عجزت قياداته العسكرية عن الوقوف في وجه الزحف الفرنسي، حاول الاستجداء بهم، عن طريق المفتي شيخ الإسلام، وذلك عندما "أعطاه سيفاً، وأمره أن يجمع الرعية، من أجل الدفاع عن حوزة الوطن" (حمدان بن عثمان، خ. 2006: 165). وهو ما يمكننا أن نعبّر عنه، بإعادة توظيف العامل الديني، لاسترجاع السلطة السياسية كبديل عن القوة التي فقدتها القيادة العسكرية التركية.

وإذا كان هذا العامل الديني، سيؤدي دوره القيادي، فإنه سوف لن يكون لحماية السلطة السياسية العثمانية - وقد أدركها الخطر الاحتلالي - لأن الإدارة التركية، لم تحتاط سياسياً بمثل هذا المتغير الثابت في حركة المجتمع، وإقامة نظام الدولة، وحوّلت رجال الدين والفقهاء، إلى دراويش ومرابطين، لا تتعدى مهامهم تقديم البركات، والإفتاء، لتبرير التجاوزات القضائية باسم الشريعة الإسلامية. وسيكون دور هذا العامل الديني فقط، عندما يدرك الجزائريون أن الخطر، إنما يهدّد الإسلام نفسه، وأن إدارة الاحتلال، ستتجراً على تعاليمه، وتصورات العقائدية، التي تحفظها الذاكرة الثقافية، وتأويها الزوايا والرباطات.

أما المواجهات الأولى للاحتلال الفرنسي، فقد حركتها المصالح الاقتصادية، والتجارية، مستسلمة للسيطرة الفرنسية، تحت تأثير خطاب نفعي، تعهد باحترام الدين، والعادات، والملكيات، رأى فيه أمناً البلاد

(السلطة القائمة)، ووجهائها، ورجال التشريع، مشروعا يدعوا إلى التعقل، بعد أن اعترفوا " بأن انتشار النشرات الفرنسية، التي عُرفت بالشهامة، والعدالة، قد ساهمت كثيرا في استمالة الرعية، وجعل الأشخاص المتبصرين، المعتدلين، يفكرون في تفضيل الوسائل السلمية، وبعد أن أَمَعْنُوا في التفكير قالوا يجب علينا، أن لا نجنح إلى أقصى التشديد، المؤدي بالمدينة وسكانها إلى الخطر الكبير." (حمدان بن عثمان، خ. 2006، 168). فسلّمت السلطة السياسية الجزائرية إكراها للقيادة العسكرية الفرنسية، مع توقيع عقد استسلام، وقّعه عن الطرف الفرنسي قائدها آنذاك دبرمون De Bourmont، وعن الطرف الجزائري وجهاء السلطة التركية، معتقدين في صدق الخطاب الفرنسي، وما كانت تحمله تلك النشرات من مثالية، أوريا مضطرين للوثوق فيها أمام انعدام الحيلة السياسية، وعدم القدرة العسكرية على مواجهة الغزو الفرنسي.

وإذا كانت هذه الاتفاقية، سمحت لهم بدخول البلاد عن طريق عاصمتها الجزائر، فإنهم لم يتمكنوا من أن يكتسبوا الشرعية في حكمها، طالما ظلوا فاقدين لمتغير الرضا، الذي لا بد منه، ولم يعلن عنه الجزائريون، بالرغم مما حاول خطاب القيادة الاحتلالية الترويج له، لكسب هذه الشرعية السياسية وإظهار الضرورة في إقامة سلطتها الاستيطانية، بزعمهم أنهم جاءوا كمحررين من المستعمرين الأتراك، كما تضمّنه بيان الحكومة الفرنسية، مطبوعا باللغة العربية، بغرض التقرب من الشعب الجزائري، جاء فيه " أننا نحن أصدقاءكم الفرنسيين نتوجه نحو مدينة الجزائر لكي نطرد الأتراك أعدائكم، الذين يتجبرون عليكم، ويضطهدونكم، ويسرقون أملاككم، وإنتاج أراضيكم (...) إنما، لن نأخذ المدينة منكم لنكون سادة عليها، إنما نقسم على ذلك بدمائنا (...) وإذا برهنتم على أنكم جديرون بحمايتنا، فسيكون الحكم في أيديكم (...) وستكونون سادة مستقلين في وطنكم (...) ونحن، نعدكم باحترام نفوذكم وبضائعكم، ودينكم المقدس، لأن ملك فرنسا المعظم، حامي وطننا، يحمي كل دين." (بوحوش، ع. 1997، 97)

2) بشكل آخر، وبلغة سياسية مختلفة، عبّرت سلطة الاحتلال عن طابعها اللاتباقي، وأسلوبها الاقتصادي المحدث في صناعة التفاوت، وقد

تجلى الالتباس هنا، في ما احتواه خطابها من عبارات، زاوجت بين السعي إلى تحقيق الأمن، وحماية الجماعة، وأسلوب التهديد المباشر، في حالة ما إذا رفضت هذه الجماعة، التعاون معها ضد الأتراك. من أجل ذلك، سيكون لأعيان الجزائر من الحضر، التجار وأصحاب رؤوس الأموال، ردة فعل موازية، متفقين من خلالها مع قرار الاستسلام، وإبرام اتفاقية تسليم المدينة، بعد أن اتّضح لهم، أن خسران مدينة الجزائر، أمر لا مفر منه، وأن الفرنسيين إذا دخلوا بالقوة واستولوا على المدينة عنوة، فإنهم لا يكفون عن السلب، والنهب، وقتل جميع السكان (...). وأن دولة مثل فرنسا ذات سيادة، واحترام، لا تسمح لها مكانتها، بمخالفة شروط المعاهدة، بل سوف يصبحون تحت حمايتها، يتمتعون بالحرية، وينعمون بالعدالة والإنصاف." (حمدان بن عثمان، خ. 2006: 169)

ومن شروط المعاهدة، أن لا يقع أي مساس بأموالهم، ولا بتجارهم وصناعاتهم (حمدان بن عثمان خ. 2006، 171، 172). أي عدم المساس بمصالحهم المادية، فلم يكن هناك أي داع للمقاومة.

فهي ردة فعل نفعية، استجابت لطبيعة التركيبة الاجتماعية لهذه الطبقة من أعيان الحضر، كونهم من أهل البلاد، ومن مهاجري الأندلس، لا تربطهم بالسلطة أية مناصب سياسية، بل يتواطئون معها للحفاظ على مكاسبهم التجارية، وأموالهم العقارية، وليحكم زيد أو عمر كما يقول حمدان بن عثمان خوجة أي ليحكم الأتراك أو الفرنسيون " المهم أن تكون شؤونهم مديرة على أحسن ما يرام " (حمدان بن عثمان، خ. 2006: 169) وإذا كان ما يجمعهم بالأتراك هو الدين " فإن الأخوة البشرية تجمعهم مع الفرنسيين (...). وأن الدين، أمر معنوي، يتعلق بالعقل والقلب (...). وإذا كانت المدنية، قد تأسست على حقوق الإنسان، فلا شيء يخيف من حكومة متمدنة " (حمدان بن عثمان، خ. 2006: 169).

المقصود بها، حكومة فرنسا التي حملت إلى الجزائر قناعاتها الخاصة، من خلال رؤية أيديولوجية جديدة حول السلطة، والنفوذ، دخيلة على الإرث الثقافي، والسياسي للمجتمع الجزائري، حيث بدأت تفصل بين الحق الفردي، والحق الجماعي، خارج إطار الدين والمعتقد، وجعلت للرباط الجماعي حقوق، وواجبات، تسيّسها السلطة القائمة داخل منظومة

قضائية، تشرعها قوانين وضعية، تتحدى قوانين السماء والأحكام الدينية، خاصة الإسلامية، لا تأبه لعلاقة الخالق بال مخلوق، إلا في إطار الأعمال الخيرية، الفردية المستقلة بمؤسساتها الدينية عن المؤسسات السياسية، فلا يكون رجال الدين من ذوي القرارات الحكومية، وإنما خاضعين لها. وهوما سوف لن يستوعبه الجزائريون، لأنهم - وإن كانوا قد تعودوا على إبعاد رجال الدين (الفقهاء) عن السلطة السياسية أثناء الحكم التركي - فإنهم ظلوا معتقدين، ومقتنعين، أن السلطة السياسية نفسها (التركية)، تدين بالإسلام، وهكذا يَتَمُّ التقاء الديني بالسياسي، ولا يطرح اشتباكهما، إلا في حالة التجاوزات، التي تتطفل على أحكام الشريعة.

بالرغم، من أن الحكومة الفرنسية، حاولت الاستعانة بطبقة الأعيان من الحضر، بعد أن أسندت إلى البعض منهم مناصب سياسية، كمركز أغا العرب، وباشا، على التطري، ومنهم من أصبح رئيسا لأول مجلس بلدي لمدينة الجزائر، فإنها لم تستطع أن تخفي تجاوزاتها العلنية ضد الدين الإسلامي، وهي تتهم بالخيانة هؤلاء الذين تعاونوا معها من الأعيان، لاعتقادها، أن بعضهم يتآمرون عليها، لاستعادة الحكم الإسلامي، لأنها تعتبر هذا الأخير (الحكم الإسلامي) جريمة في حقها. كما لم تستطع، أن تجعل من تلك المعاهدة التي أبرمت بينها، وبين الداوي حسين، وأعيان المدينة، عقدا اجتماعيا، يشرع سلطتها على الجزائر والجزائريين، وظل البعد الديني، متغيرا أساسيا في استمرار الصراع، ومبدءا ثابتا في تحريك المقاومة الشعبية، بقيادة رجال الزوايا والرباطات الدينية.

3. إن المعنى الذي ظل يحمله الجزائريون المسلمون لمفهوم السلطة، هو الخلافة، وما تحتزنه من أبعاد كالإمامة والإمارة، التي تشترط الأساس الديني، وتمتد بجذورها نحو المؤسسات السياسية الأولى وتفاعلاتها التاريخية من المشرق إلى المغرب، وكما قد رسختها الاحتكاكات، والمواجهات المذهبية المختلفة، فلم يعتبروا دخول فرنسا إلى الجزائر، احتلالا للأرض والملكيات فقط، وإنما اعتبروه أيضا احتلالا للكيان الإسلامي، وتعد على السلطة الدينية، فتكون حماية الأرض، من حماية الإسلام، بنفس الخلفية الأيديولوجية التي جسدها مفهوم الجهاد في فترات الفتح

الإسلامي، أي أن تكون مقاومة فرنسا هي حماية الثغور، ومن مات مقاوماً، فهو شهيد في سبيل الوطن والإسلام، بمعنى الجمع بين السياسة والدين الذي تتألفه الشعب الجزائري بزعامة الشيوخ والأئمة وأمراء القبائل، هؤلاء الذين تزعم بعضهم العمل العسكري، إحياء للقيادة، ومنع الزحف الفرنسي نحو المناطق الداخلية للبلاد، بالانتفاضات المتتالية من قبل قبائل التطري، بعد أن اتحدت في إطار مفهوم الوطن، وإن لم يكن ذلك عملياً، فإنه بات من القنوات الملحة، لاسترجاع السلطة الإسلامية في المغرب الأوسط، وقد ترامت أطرافه شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، بين عرب وبربر، يوحد بينهم الإسلام، وتجمعهم عوامل تاريخية، وإقليمية، لعبت دوراً أساسياً في الحركة الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي.

كانت لهذه الحركة الشعبية، التي لم تجمعها قيادة عسكرية موحدة، انعكاساتها المباشرة على تسيير المقاومة، التي انتسبت لقياداتها كل حسب مكانته الاجتماعية أو الدينية، أي مركز سلطته، مثل محمد بن زعمون زعيم قبيلة فليسة الذي كان " في الطليعة الأولى للجهاد، متصدياً لأول محاولة قام بها الجنرال د بيرمون أثناء زحفه إلى مدينة البليدة" (عمورة، ع. 2002: 130)، وأصبح يطارده بما مكنته به مكانته داخل القبيلة، هذا الفضاء الذي كان يؤسس الكيان السياسي الحقيقي عبر التراب الوطني، وله رأياً دينياً في رفض اتفاقية الاستسلام - التي لم يكن يمثل طرفيها (الداي حسين والجنرال الفرنسي)، هيئة شرعية بالنسبة لهذه التنظيمات القبلية - حتى وإن كانت تبذرها خاضعة للمراقبة الإدارية في العهد العثماني، كإكراه احتمله الجزائريون تحت تأثير العامل الديني، وتواطئاً استثماره للحفاظ على الوضع الأمني، والتوازن الاجتماعي، وهوما أعطى معنى لوجود السلطة المركزية التركية، وغطى عن تجاوزاتها السياسية، واستغلالاتها الاقتصادية، بما استحدثته من هياكل إدارية، هرمية مكنتها من تأطير كل المساحات السكانية والقبلية. ولكن الدخول الفرنسي، كشف عن هذه التفاوتات والتجاوزات، ونقول الدخول الفرنسي وليس فرنسا، لأننا نقصد الفعل الاحتلالي، الذي تم نتيجة وضع غير سوي، تمثل في حكم الأقلية التركية، واستئثارها بالقرارات السياسية

تجاه مجتمع الأغلبية القبلية، الذي امتلك قواعده الخاصة، ستكون مرجعا تنظيميا لحركة المقاومة الشعبية.

ولم تكن هذه القواعد، تتشط في فراغ سياسي وعقائدي، بل احتوتها مؤسسات الزاوية، والرباطات الدينية، فاستطاعت أن تحشد أفراد الشعب تحت لواء القيادة الدينية، التي لا محال ستتصر باسم الجهاد، بالرغم من قلة الإمكانات المادية والحربية، كما حدث في "معركة خنق النطاح بوهراڤ العام 1832" (عمورة، ع. 2002: 131)، بقيادة شيخ الزاوية القادرية محي الدين، رفقة ابنه عبد القادر الذي سيتولى الإمارة (السلطة)، بمبايعته من رؤساء قبائل الغرب الجزائري، بايعوه على الطاعة والإخلاص، والموت في سبيل الله والوطن، لاسترجاع الإمارة الدينية وتوحيد القبائل. وفي إطار الضرورة الاجتماعية، احتاجت المقاومة إلى وجود سلطة سياسية، مركزية عليا، لم تقم إلا في إطار الدين الإسلامي، فبايعوا من هوابن الزاوية الدينية، وشيخ مذهبي، لكي لا يطمع الآخر الاحتلالي في إرساء قاعدة سياسية مختلفة دخيلة، خاصة في وجود فراغ سياسي، تركه الأتراك برحيل باي وهران إثر الاحتلال مباشرة.

أراد الجزائريون من خلال بيعه الأمير عبد القادر، إعادة تأسيس الخلافة الإسلامية، وقد مكنهم هذا الطموح السياسي/الديني، من إحياء جهاز سلطة لدولة، ظلت مرهونة على مستوى الغرب الجزائري بحركة الجهاد التي وُحِّدت بعض القبائل، وجمعت شمل الأمة، فسعت بعد توسيع الجماعة إلى الحكومة لتسيير الإمارة، وتنظيم الجهاد. فاستغل الأمير عبد القادر كسلطة شرعية "فترة الهدنة التي أبرمها مع فرنسا في معاهدة دي ميشال، ومعاهدة تافنة، وشكل حكومة بسيطة، ومجلس شورى يضم إحدى عشر عضوا من العلماء والفقهاء، يمثلون مختلف مناطق الإمارة، وقسمت هذه الأخيرة إلى ثمان ولايات: معسكر، تلمسان، مليانة، المدية، الزيان، سطيف، البويرة والصحراء الغربية، وتقسم كل ولاية إلى دوائر يحكم كل دائرة أغا، يخضعون كلهم إلى السلطة المركزية" (عمورة، ع. 2002: 134) في شكل هرمي، لتأطير، ليس فقط التركيبة السكانية الاجتماعية، ولكن أيضا وأساساً، تأطير حركة المقاومة التي تطلبت الفطنة السياسية، والدينية من حيث التركيز على قوة الدولة ماديا،

بتحصيل الجبايات المتمثلة في ضرائب الزكاة والعشور والمعونة، وتدعيم جهاز عسكري نظامي واحترافي، لمواجهة الاستعمار. كذلك القضاء، الذي يعتبر في دولة الخلافة، المؤشر الرئيسي من حيث ارتباط الديني بالسياسي، فالقاضي هو الفقيه، الملم بأحكام الشريعة الإسلامية، يتمتع باستقلالية قضائية، لخدمة التبعية الاجتماعية، تمثلت في عهد الإمارة العسكرية لسلطة الأمير، في الالتزام بالمقاومة وتبني نفس القناعات، لإخراج الفرنسيين من أرض الجزائر. ومن أجل ذلك أيضا، شجعت سلطة الأمير الزوايا التعليمية، وشيّدت المدارس، لأنها ستكون من الدعائم المرجعية في الحفاظ على إيديولوجية المقاومة الشعبية، وبالتالي ترسيخ أركان الدولة، علما بأن ما يقيس علاقة الدين الإسلامي بالسياسة، إنما هو العلم الذي بدأ يأخذ آنذاك، أبعادا تحكم العلاقات بين الدول والإمبراطوريات، وتحدد موازين القوى العالمية، من بينها فرنسا التي أنتجت ثورة قوامها حركة علمية، أدت إلى نهضة فكرية تنويرية كان لابد لحركة المقاومة الجزائرية، أن تتبناها لاستدراك ميزان القوة، الذي كان يرجح كفة فرنسا الاستعمارية.

فالسلطة السياسية، لم تعد تقاس بوجود قوى غيبية، لها القدرة فوق الأشخاص، بل أن جهود الأشخاص العلمية، برهنت على إرادة الإنسان، وقدراته على خلق وتشكيل الكيان الاجتماعي سياسيا واقتصاديا، ولم يعد يحتاج إلى أسطورة الآلهة، ولا البطولات لتحديد مراكزه ووظائفه، بل هي أسطورة الإنسان، وما أصبح يؤمن به من إنجازات علمية، غيرت مفهوم السلطة من مضمونها المطلق إلى مضمونها الحركي والقانوني الخدماتي، ولم تعد تقوم على الولاء للأشخاص، إنما الولاء للقوانين والدساتير، والإيديولوجيات الفاعلة.

هذا ما أدركه الأمير عبد القادر، فكان أكثر من قائد سياسي، ديني يقول جاك بيرك مضيفا: " أنه يحرك مبدأ الوطنيات الرومنطيك، ويجمع في شخصيته الفروسية البدوية، وإلهام الإسلام وديناميكية القرن التاسع عشر" (عمورة، ع2002 ص:140)، خاصة وأنه اضطلع على تجارب الآخر ليس فقط الفرنسيين، بل أيضا التي كان يخوضها المشرق الإسلامي، لا يجعله ذلك يتخذ موقفا إقصائيا للبعد الديني في سلطته السياسية، ولكن

ليستعين بالعقلانية الدينية لمواجهة الفرنسيين" الذين كانوا يراهنون على فشل العرب في تنظيم أنفسهم، وعدم قدرتهم على جمع تيار عربي كفي والمقاومة". (عمورة، ع. 2002 ص: 111)

وكما هي قوة الدولة في ثروتها المادية، والعسكرية، حسب ما كانت تقدمه النظريات الاجتماعية والاقتصادية العلمية، كذلك هي في قوة عقائدها، وثوابتها التي تصنع قناعاتها الإيديولوجية. هذا ما يمكننا التذليل به للوقوف على دور الإسلام، الذي حفظته الزوايا وتعهده الشيوخ، دوره في ميلاد اليقظة السياسية، بتدوين المقاومة وإضفاء طابع القداسة على حركات التمرد، والثورات الشعبية ضد الفرنسيين الغزاة، وأن المعارك، لم تعد مذهبية لاستحقاق الإمامة أو الإمارة، وإنما لحماية الهوية المركزية، واسترجاع الحكومة الإسلامية، أين سيعاد البناء الفكري لمفهوم السلطة، وصناعة جديدة للعلاقة بينها وبين أفراد الجماعة، تُبنى على أساس الانضباط الاجتماعي، بالولاء الوطني لا القبلي أو العشائري، وفي الولاء حق المشاركة السياسية الذي جسده المقاومة الشعبية.

أنها مفاهيم جديدة في بناء السلطة، كالوطن والشعب والمشاركة السياسية، ولكنها ليست دخيلة على الدين الإسلامي، بل فقط يتم تصحيح توظيفاتها. فالإسلام تأسس على الجماعة، أي الأمة أي الشعب وانتصر بالجهاد في سبيل الله، أي بالمشاركة الجماعية وتشديد الهوية المركزية، أي البلد الإسلامي أو الوطن. كل ذلك من الثوابت الثقافية، وظفتها المقاومة القادرية إيديولوجيا، برؤية دينية ميّزت الجزائريين كمسلمين، يجاهدون في سبيل الله والوطن، والفرنسيين ككفار (وإن كانوا يدينون بالمسيحية)، يحتلون البلاد والأرض الإسلامية. هي متغيرات ثابتة، تحكم في الصراع حول السلطة بين الجزائريين والفرنسيين، وبين الجزائريين أنفسهم. وإذا كانت سلطة الأمير عبد القادر استطاعت أن تلم بشروط قيامها، كالشرعية والرضا" واعترافا رسميا من فرنسا به، كأمر للبلاد على معظم الإقليم الجزائري..". (عمورة، ع. 136: 2002)، وتؤسس جهاز سياسي خدماتي، وليس كملكية وراثية - كما كان عليه العهد السابق - فإنها أي سلطة الأمير عبد القادر، ظلت مرهونة

بالجهاد وما مدى انتصار المقاومة، وأنها ستزول بهزيمة القيادة القادرية لأنها:

أ. واجهت قوة عسكرية، كانت تنافس على سلطة عالمية، وتخوض معاركها ضد الجزائريين، من مبدأ التحدي إذ " لم تكن فرنسا لتتخلّى عن الجزائر، لأن في ذلك إعلان عن انحطاطها (...) ومحقون من يقولون أن فرنسا تشتري امتيازاتها في الجزائر بأكبر التضحيات.. (Alexis de Tocqueville, 2001 p 1-5)

ب. لم يستطع الأمير عبد القادر، لمّ شمل القبائل العربية والبربرية، وانحصرت جهوده في منطقة الغرب الجزائري ووسطه، ممّا أدى إلى تكاثر الثغرات التخيطية في مواجهة فرنسا، وبقيت الانقسامات الداخلية، وخروج بعض الزوايا عن الطاعة والامتثال لأوامر المقاومة، وهوما حال دون فرض هيمنة سلطة الإمارة على الجميع.

ج. لم تعترف فرنسا بإمارة عبد القادر، إلا على المناطق الداخلية للبلاد، واستأثرت بالموانئ والمدن الساحلية والإستراتيجية، يقول ألكسيس دي تكفيل: "إن موقع مرسى الكبير يهيمن على مداخل ومخارج البحر المتوسط (...) ومن خلال التحقيق الذي أجري حوله، تبين أنه يحتمل أسطولاً عسكرياً من 15 باخرة على الأقل" (Alexis de Tocqueville, 2001 p 5) ممّا مكنها من فرض حصارها العام على القبائل الداخلية، وجيوش المقاومة في غرب الجزائر، كما في شرقها، أين كان أحمد باي يقود من موقع سلطته السياسية القائمة، المقاومة في وجه الاحتلال الفرنسي وبنفس المبدأ الديني، الراض لمعاهدة الاستسلام، وأن الخضوع مخالفا للعقيدة الإسلامية، وظل هكذا معتقداً، ومدافعاً عن سلطته على قسنطينة باسم الدين، و" أن الموت تحت جدرانها أشرف من الحياة تحت عالم فرنسا" (عمورة، ع 2002:142)، إلى غاية استسلامه، وسجنه

ظلت الزعامات الدينية، هي التي تقود حركة المقاومة، والثورات في مختلف أقاليم المغرب الأوسط (الجزائر) إلى غاية مطلع القرن العشرين، رافعة لواء الجهاد في سبيل الله والوطن، لاسترجاع الخلافة والإمارة الإسلامية، مثل ثورة الزعاطشة بقيادة الشيخ بوزيان، والشيخ عبد الحفيظ زعيم الطريقة الرحمانية، وكذلك ثورة الشريف محمد بن عبد الله في

الأغواط وتوقورت، ثم ثورة شيخ الزاوية الرحمانية أمزيان عبد الرحمن، وثورة القبائل التي أعلنت الجهاد تحت راية الإسلام، مدعمة بمولاي ابراهيم ومولاي محمد، وثورة أولاد سيد الشيخ، التي امتدت إلى عدة مناطق من أرض الجزائر، قادها سي الأزرق بالونشريس، وسي الأعلى بالصحراء الشرقية، وغيرهم من شيوخ الإسلام، وثورة بوعمامة 1881- 1883 وهوشيك زاوية من أتباع الطريقة القادرية، استطاع أن يمدّ بنفوذه الثوري - نظرا لمركزه الديني - نحو المناطق الصحراوية، ابتداء من منطقة سعيدة، فجعل " فرنسا تعرض عليه مفاوضات سلم، ولكنه رفضها وفضل الاستمرار في الكفاح إلى غاية انسحابه.

لا شك تبرهن كل هذه الألقاب " الشيخ، السي، مولاي، عن حركة القيادة الدينية، لمواجهة الكولونيالية الاستعمارية، مؤشرة على الحضور الوظيفي لمتغير الدين في الإرث الفكري، والعمل لممارسة السلطة السياسية في الجزائر عبر الزوايا، كبناء اجتماعي محلي، طرح دائما إشكالية السلطة بين الديني والسياسي في إطار التكتل القبلي بآلياته، وميكانيزماته ومشروعياته السياسية، لا يزال يفعلها الصراع ويصورها من الثوابت التنظيمية، الأيديولوجية التي تواجه اليوم مقولتي الصراع والخضوع، الاشتباك والقطيعة بين الدين والسياسة حول السلطة، بينما يكشف هذا الإرث التاريخي والثقافي، عن علاقة تقاطع وتواصل بينهما (الدين والسياسة)، تقع في حدودها بنية السلطة في الجزائر.

2. انعكاسات الإيديولوجية الكولونيالية على مفهوم السلطة السياسية في الجزائر.

شكل الوجود الفرنسي في الجزائر، أهمية منهجية على مستوى الطرح الإشكالي للسلطة السياسية، من حيث الطرف الزمني الذي بدأت تتمخض خلاله حركة التغيير الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما على مستوى العنصر الكولونيالي نفسه، أي الفرنسيون الذين كانوا رواد هذه الحركة الانقلابية الجذرية في أوروبا، نذكر أنهم حملوها إلى الجزائر كمحتلين، استيطانيين، من خلال إيديولوجية كولونيالية، أرادت فرض هيمنتها، بإعادة تأسيس كل البناءات التحتية للمجتمع الجزائري،

مما سينعكس بالممارسة والتفعيل الميداني على مفهوم السلطة السياسية، وعلاقتها بالدين الإسلامي، في تصور النخبة الوطنية الجزائرية. إن هذا الصراع، الذي أصبح يخوضه الجزائريون لاسترجاع السيادة، سيكون عاملاً مباشراً في تحديد الهوية الجزائرية اجتماعياً وسياسياً، وكذلك جغرافياً، بتحديد مساحتها، ورسم حدودها الإقليمية مع المغرب الأقصى وتونس، من خلال المسح الكولونيالي، الذي رسم خريطتها، وعيّن مقاطعاتها الوطنية وديموغرافيتها السكانية، الطبقيّة والاثنولوجية (Benjamin, S. 2004, p.118)، وإذا كانت الإدارة الفرنسية أحصتها إثنولوجياً من مسلمين، ويهود وأوروبيين، فإنه وبالنسبة للجزائريين، قد حدّدت هويتهم كدولة مستقلة عن المغرب وتونس، ولم يكن ذلك بما انتهت إليه الخريطة الإدارية الكولونيالية، بقدر ما كان بما نسجتّه إيديولوجية المقاومة، التي جمعت القبائل في خضم تلك الاختبارات، والصعوبات التي تعرض لها الجزائريون، ليكونوا أمة برزت هكذا اجتماعياً وثقافياً، وككيان سياسي "تواجد قبل كل شيء بإرادة الجزائريين في الإيمان به كبلد" (Benjamin, S. 2004, p.11)، ظل يدافع عن خصوصياته كهوية جزائرية عربية وبربرية مسلمة، جعلت من الوجود الفرنسي، أهم الدوافع في تأسيس الضرورة الاجتماعية لإقامة سلطة سياسية، سيكون لها طابعاً وطنياً تحرّكه الزعامات النخبوية في ظل النظام الكولونيالي، الذي طالت مشاريعه التحديثية، التغييرية، كل مجالات البناء الاجتماعي الجزائري، خاصة القطاعات الحيوية، كالإقتصاد والسياسة، بأسلوب عسكري، اجتهدت من خلاله فرنسا في ردع المقاومة باستمرار، في نفس الوقت الذي كانت تؤسس فيه لعوامل القوة، والحركة الفكرية عند الجزائريين، لأن الإدارة الفرنسية كانت تتشبط في اتجاهين متناقضين اتسمت بهما أيديولوجيتها الكولونيالية، عكسا رؤية سياسية جديدة ومختلفة عن طبيعة السلطة، وموقع الدين الإسلامي منها:

1. الانجازات الكولونيالية الكبرى على أرض الجزائر: يقول Benjamin Stora "الجزائر هي الأرض البحر والصحراء، بمساحة 2381740 كلم مربع" (Benjamin, S. 2004 p:6) غنية بسواحلها كما بصحرائها، تملك

من قوى طبيعة (الثروة) ما إن تبنته المشاريع الاقتصادية، يتحوّل إلى قوة سياسية اقتصادية عالمية، الثروة التي سعت فرنسا إلى استثمارها داخليا وخارجيا، بانتقال الملكية الجزائرية إلى ملكية فرنسية من أراضي وعقارات وغيرها.

بدأت الإدارة الفرنسية، بتغيير ملامح المدينة الجزائرية (Arsène, B. 1856, p 218) والقضاء على الكثير من معالم الثقافة، بتحويلها إلى النموذج الفرنسي الأوروبي، بما شيدته من سكنات للمعمرين، ومباني حكومية، استجابت في طبيعتها الهندسية النظامية، إلى تلك التحولات الجذرية التي بدأت تعرفها فرنسا على مستوى السلطة، كبناء مقرات الولاية والدوائر والبلديات، كما استجابت لمشروع الإدارة الاحتلالية، باستحداث مكاتب التسيير الاقتصادي والعقاري، والمكاتب العربية للضبط الاجتماعي. فبدأ الجزائريون يواجهون حدثا ذوبعين، البعد الاستيطاني للفرنسيين، كأجانب عن الديار الإسلامية، وبثقافة وأعراف مختلفة ونقيضة، وبعد حدثي، يقصي الجماعة والقبيلة، أين اعتادوا على لغة اجتماعية وسياسية دينية، يفرضها الفقيه وشيخ الجماعة أو الزاوية.

ولأنه، ليس من اليسير على أي شعب قبول الاستعمار، فإن الشعب الجزائري، لم يتمكن عبر نخبه السياسية من الفصل بين الاحتلال والحادثة، خاصة وأن الإدارة الفرنسية وحتى بعد الإعلان الرسمي عن ضم الجزائر إلى المملكة الفرنسية (قرار 22 جويلية 1834) - ظلت السلطة إلى غاية 1870 عسكرية، مبنية على الردع وقمع الانتفاضات الشعبية "، يعين الحاكم من طرف وزير الحرب الذي يمنحه كل الصلاحيات، ابتداء من إعداد الميزانية العامة لوزارة الحرب، والإشراف على جباية الضرائب ومعاقبة المتخلفين عن دفعها، كما يختص الحاكم العام أيضا بالعدالة ورجال القضاء بما في ذلك الأمن والشرطة، وكل النظام العسكري (Bontemps, c.1976 p:183-185). لم يكن هذا الحاكم العام يتمتع بسلطة عسكرية مطلقة، بل فقط يشرف على هيئة عسكرية مكونة من قائد الجيش وقائد البحرية ومسؤول عن الإدارة العسكرية والمالية، يتلقون الأوامر والمخططات مباشرة من وزارة الحرب الفرنسية، بالإضافة إلى تعيين ثلاثة مساعدين مدنيين هم: المسؤول المدني للإدارة

الاستعمارية، له سلطة الإشراف على كبار الموظفين وإخضاعهم لأحكامه، والنائب العام الذي يملك سلطة قضائية، ثم المدير المالي الذي يشرف على الإدارة المالية الاستعمارية... (Bontemps, c. 1976 p:84)، وقد تمثلت السلطة العليا لاتخاذ القرارات، في وجود مجلس الإدارة برئاسة الحاكم العام، ويتشكل من نسب متتالية بين المعمرين الأوروبيين بصفة عامة.

بدأ إذن الجزائريون، يواجهون شكلا مغايرا لطبيعة السلطة السياسية والعسكرية، يميّزه التقسيم الإداري للمراكز والأدوار وتوزيع المسؤوليات، احتكاما لمقاييس الكفاءة والتدريب العملي الوظيفي، أي شكل بيروقراطي سياسي عسكري، فرضته فرنسا لتسيير مصالحها الاقتصادية في الجزائر، انعكست عواقبه الاجتماعية على الأهالي من سكان الجزائريين، وكذلك المعمرين الكولون الذين بدؤوا يطالبون بالمشاركة في قضايا الجزائر، والطموح إلى الاستقلالية عن المركزية الفرنسية، مما أدى إلى وضع مزيج بالنسبة لهذه الأخيرة، تداخلت فيه الأحداث السياسية والاقتصادية المتأزمة، فأسفرت عن إصدار قرارات ثلاث في 23 أوت 189 (Bouveresse, J. p:2)، أنهى القرار الأول نظام التبعية المركزية ودعم سلطة الحاكم العام في الجزائر، وأعاد القرار الثاني تنظيم المجلس الأعلى للحكومة، بارتفاع عدد الأعضاء المنتخبين. أما القرار الثالث، فقد سمح بتأسيس جمعية جديدة باسم نواب الجزائر، تستمد سلطتها من جماعة مؤسسة على أساس مصالحها المشتركة، وتنقسم إلى ثلاثة وفود: الخاصة بتمثيل الكولون، وعدد أعضائها 24 عضوا من ثمانية مقاطعات ومنتخبون من طرف ملاك الأراضي والعقارات، والوفد الخاص بتمثيل الغير الكولون من 24 عضوا، يعيّنهم المساهمون الفرنسيون الغير الكولون، ثم وفد الأهالي بواحد وعشرين عضوا (21) فقط منهم 15 عرب وآخرون من أصل بربري. بالإضافة إلى مكان قد سبق من تقسيم إداري داخل الجزائر إلى مقاطعات وبلديات، وتشكيل لمجالس محلية حسب المقاطعات، تتكون من أعضاء " تمتد سلطتهم من المناطق التابعة للمدنيين إلى المناطق التابعة للعسكريين، ويكون المقياس الأساسي للتعين في هذه المجالس هو الملكية للأرض." (بوحوش، ع. 1997: 133)، والمجالس البلدية، يتكون

فيها المجلس من رئيس بلدية ونواب يمثل الجزائريون منهم الثلث، ويحصل الأوروبيون على الثلثين.

لا شك أنها حسبة غير عادلة، سواء تعلق الأمر بالتمثيل في المجالس البلدية أو التمثيل النيابي على مستوى السلطة المركزية في فرنسا، إلا أنه وكيفما قُدّرت نسبة الجزائريين العضوية، فإنها تعتبر مرحلة جعلت مجرد إقحامهم في النظام الجديد، تكون مرجعية تاريخية في التأسيس الفكري لمشروع السلطة السياسية القائم على متغيرات، ابتعدت عمليا عن سلطة الخلافة والإمارة والإمامة - حتى وإن كانت فرنسا لا تزال آنذاك ملكية - ولكن ملامح الجمهورية التي بدأت تتخلل هذا النظام الملكي، وجدت سُبُلها إلى السياسة الكولونيالية في الجزائر، حيث اصطدم الجزائريون وهم يقاومون الاحتلال الفرنسي - بمفهوم البرلمان والتمثيل النيابي، والعضوية على مستوى المجالس واللجان، وكذلك الفصل بين المدنية والعسكرية، وإن لم تكن مثل هذه المتغيرات في طبيعتها الوظيفية، تبتعد عن المضمون الديني في الإسلام، إلا أنها قد طُبعت بمنطق الظرف الزمني، ومجسدة عبر حركة التغيير التاريخية السياسية والاقتصادية التي كان يشهدها العالم الأوروبي آنذاك، بإضفاء القداسة على القانون المفروض على كل الأجهزة التسييرية في الدولة، وتجريد الإنسان الفرد من قدراته الفوق الطبيعية التي كان يدعيها الزعيم الحاكم في أي نظام سياسى ديني، ليتّضح أن السلطة السياسية ليست حقا إلهيا أونوبيا، إنما هي حق اجتماعي يكفله القانون وترعاه الدساتير، يعتبر الإسلام من قواعد التأسيسية.

2. ينتقال نفوذ السلطة السياسية في الجزائر إلى المعمرين الفرنسيين، اختلت العديد من الموازين العشائرية والقبلية، كنتيجة لما طال بناءاتها التحتية من اختراقات، خاصة فيما يتعلق بنظام الملكية المحدد لأعرافها الجماعية وسيادتها، حيث كانت معظم الأراضي الزراعية ملكية مشاعية للأعراش وتقوم على منظومة من القيم، تُحدّد من خلالها المراكز الاجتماعية والأدوار السياسية، وتُضبط العلاقات العائلية والجماعية التي حاولت الإيديولوجية الكولونيالية القضاء عليها، بتحطيم نظام الملكية، فقامت بالاعتماد على المكاتب العربية التي أنشأتها الإدارة الاحتلالية، " بمصادرة جميع الأراضي التي هي ملك لكل عرش، بدعوى أنها تفوق

احتياجات السكان، وتقوم بتوزيعها على المعمرين الذين فاق عددهم 750,22 فرنسي، و 74,920 غير فرنسي سنة 1856 " (بوحوش، ع.135:1996)، موزعين على معظم المناطق الجزائرية، أين أصبحوا ملاكا حقيقيين للأراضي والمزارع، وتحوّلت الأغلبية الساحقة من السكان إلى عمال خماسين أو أجراء، وفقدت العشائرية نفوذها القبلي وتنظيمها المتمثل في العروش بفقدانها ملكيتها، وسيكون ذلك عاملا رئيسيا في تحويل العلاقات القبلية العشائرية إلى علاقات وطنية، تؤسسها المعاناة المشتركة بين أفراد الأمة، هذا المفهوم الذي سيجد له معنى مختلفا في قاموس التجربة السياسية والعسكرية التي كان يخوضها الجزائريون.

تحوّلت إذن الأغلبية من أبناء المغرب الأوسط إلى عمال، إلى طبقة مؤلفة من الحضر في المدن والبدوي في الأرياف، يجمعهم أسلوب الإنتاج المحدث حول الأرض والمصنع، بعد أن قضت فرنسا على التنظيم العروشي واستبداله بنظام الدواوير " وهونظام إداري يقوم على أساس وجود مجموعات سكانية غير متجانسة في منطقة معينة. " (بوحوش، ع.137:1996)، حيث تتعايش انطباقات قبلية مختلفة في ظل حكومة احتلالية مدنية، بعد أن تمّ إلغاء الحاكم العسكري، وتعيين حاكم مدني يشرف على مجالس منتخبة من طرف الفرنسيين في إطار الإستراتيجية التي بيّنت نية إقصاء الجزائريين حضاريا، بتجريدتهم من كيانهم المادي (الأرض) والثقافي، وتفكيك نظامهم وأعرافهم الاجتماعية، فتحوّلوا في غالبهم إلى أدوات في أسلوب الإنتاج الكولونيالي، وضحايا النظام الجمهوري، تحركهم الظروف الاحتلالية الكولونيالية، أكثر مما تحركهم قناعاتهم العقائدية، ويخضعون في حالات الإكراه السياسي والضغط الاقتصادي، إلى مواجهة التعاليم الجديدة والدخيلة حول مفهوم السلطة السياسية، بل وأصبحوا يوظفون تجاربهم الخاصة عبر نخبهم المتنامية عددا وعمليا في استئناف المقاومة التي بدأت تتغير في أساليبها، بإعادة تركيب - وليس القطيعة - لثوابتها بما في ذلك الدين الإسلامي، إذ كان لابد من تبنى أحكام التغيير، والالتزام أمام بنود التشريع الاحتلالي الاستعماري، لبلوغ الشرعية النضالية التي ظلت تستمد قداستها من الإسلام.

أما وقد آلت أوضاع الجزائريين إلى صف الأهالي خماسين وعمالا كادحين في بلدهم، كما في خارجه حيث جرفهم تيار الهجرة نحوأوروبا فرنسا خاصة، أين بلغ عددهم كعمال "119000 جزائري في مصانع المتروبول أوالنشاط الفلاحي" (Lacoste, Y. 1960 p 436)، متواجدين كطرف في عملية الصراع العالمي، المتولد عن حركة التصنيع المتسارعة، والاستثمار التجاري الكبير، فحوّلوا قضيتهم الاستقلالية نحوالنضال العمالي والعمل النقابي، محتكين برواد النظرية البروليتارية التي كانت تقف بتعاليمها إلى جانب الكادحين (عمال العالم) الذين تضعهم النظرية العمالية في مقابل السلطة السياسية، باعتبارها طبقة منظمة لأجل اضطهاد طبقة أخرى. فكان لمثل هذا المضمون بعدا سياسيا، امتدت قناعاته نحوالصراع القائم في الجزائر بين الاحتلال الفرنسي كسلطة سياسية إكراهية، قائمة على علاقات الإنتاج الاستغلالي، والأهالي من الجزائريين المضطهدين من قبل الإقطاعية الكولونيالية والبورجوازية الصناعية.

من هنا يبدأ تبلور المشروع الفكري حول السلطة، بعد أن حدّد اتجاهه النظري انطلاقا من تلك الخصوصية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كان يحياها الجزائري، ونقصد بالخصوصية ذلك الفضاء المملوء والفارغ في ذات الوقت، ملئ من حيث الثوابت الثقافية التي تجسد الهوية الجزائرية، وتؤكد وجود نظام اجتماعي، يحافظ على نفسه من خلال هياكله الدينية وتقاليد الموروثة، في ظل فراغ مؤسساتي للسيادة السياسية الجزائرية، نتيجة لوجود النفوذ الاحتلالي الاستيطاني وسيطرة سلطة الكولون المعمرين إداريا واقتصاديا، ولم يكن الحديث عن الجزائر، إلا كمقاطعة فرنسية لا تظهر فيها ملامح الدولة جليا، أو بمعنى آخر تداخلت أركانها: الأرض، الشعب، السلطة التي لم يكن بينها تجانس، إذ أن الأرض جزائرية، وشعب ينقسم إلى أهالي وهم الرعايا الأصليون، فاقدون لكل حقوقهم السياسية والمدنية، ومعمرون يشاركون ويتفاعلون سياسيا ومدنيا، وسلطة سياسية فرضت نفسها عسكريا، وذات نفوذ احتلالي، وقوة قهرية فاقدة لشرعيتها الاجتماعية، ولا تمت لأى مقدس من مقدسات المجتمع الجزائري، تبنى مؤسساتها من وجهة نظر اقتصادية منفعية، استجابة لوتيرة التصنيع والانفجار البورجوازي. فلم يبتعد المشروع الفكري

حول السلطة السياسية لدى النخبة الجزائرية عن تصوّر النظرية الشيوعية الماركسية آنذاك، والتي تصف السلطة بالطبقة التي تحافظ على مصالحها، وأن الدولة أداة لحماية مصالح الطبقة السائدة.

إنّه طرح مختلف للُغز الالتباس في السلطة السياسية، استندت عليه المادية الماركسية لفك رموزه على مستوى المفهوم العلمي للتطور الاقتصادي، والمفهوم العلمي للتاريخ، اختزلته في الصراع الطبقي كمحرك أساسي للمسيرة الزمنية بين البشر جماعات ودول، كيفما كانت نماذجهم التنظيمية. وإذا كانت الماركسية وقفت من الدين موقفا يغضب المسلمين، بأن جعلته بؤسا وعفيون الشعوب، فإنها أرضتهم إيديولوجيا، لأنها تضمنت شرعية النضال ضدّ الامبريالية الاستعمارية، وأعطت تفسيراً علمياً لمفهوم السلطة والدولة، استجاب لمعاناتهم السياسية والاجتماعية أكثر مما استجاب لها التفسيرات الليبرالية آنذاك. ومن موقفهم هذا بدأت النخب الجزائرية، تدرك وتستلهم توجهاتها الثورية، وبمعنى مختلفاً لمفهوم السلطة، قائم على إيديولوجية الصراع الطبقي، لا على إيديولوجية النسب والمدارك الفقهية، ولم يكن ذلك خياراً مستقلاً، بقدر ما كان قناعات إيديولوجية، تفرض نفسها إزاء واقع كولونيالي، كان يعيشه الجزائريون شعباً ونخباً.

وإذا لم تكن الماركسية الشيوعية تقف مع أغلب التصورات والتمثيلات العقائدية عند الجزائريين، فإنها أرضتهم بانتقادها للأيديولوجية الكولونيالية، التي اعتبرتها تصورات استعمارية استغلالية، تنوّه إلى التفكير الامبريالي بدعائمه الليبرالية، التي لم تكن صامتة عن التنظير لمفهوم السلطة السياسية، وخاضت هي أيضاً ومنذ القرن الثامن عشر، جدالها التاريخي من وجهة نظر الفلسفة الاجتماعية، لتنتهي إلى العقلانية وفرض القطيعة مع كان يؤسس لقيام السلطة من معتقدات دينية، بدأت تراها من التغيرات البدائية التي تقف في وجه الحرية الفردية على المستوى الاقتصادي والملكية الشخصية، كما على المستوى الاجتماعي والثقافي. فتجلّت الليبرالية كمحرك لها فلسفتها السياسية، وأفكارها المستقلة التي تمردت على مزايا الملكية المطلقة، وحق الملوك الإلهي، وقدمت نظرية الحق الطبيعي وفقاً للعقد الاجتماعي الذي يكفل الحق والحرية والملكية الفردية.

تبدو الحرية والمساواة من المبادئ المشتركة بين الماركسية الشيوعية (الاشتراكية) والبرالية الرأسمالية، خاصة إذا ما ذكرنا بأن الماركسية، تعرّف الصراع الطبقي من خلال أسلوب الاضطهاد الذي تمارسه الرأسمالية على الأجراء، فتدعو إلى النضال ضده، لاسترجاع حرية الفرد العامل وكرامته، وتدعو للبرالية من خلال نظرية العقد الاجتماعي إلى معارضة الفلسفة المحافظة التقليدية، القائمة على الاضطهاد والحكم المطلق، واستبداله بالديمقراطية الجمهورية وبالتالي حرية الفرد، فتكون الحرية هي القيمة المعيارية بالنسبة للتصور اللبرالي، وتكون هي المقولة الواقعية بالنسبة للتصور الماركسي. ولم يكن الجزائريون خارج إطار هذه المفارقة المميزة لمفهوم الحرية، الذي سيجسد مشاريعهم الفكرية حول مفهوم السلطة، انطلاقاً مما كان يميّز الطرحان اللبرالي والماركسي (الاشتراكي)، ليس فقط نظرياً وإنما واقعياً وتاريخياً، وما مدى ارتباطها بالمجتمع كمقياس، يحدّد الأولوية الفكرية التي تخدم النضال الثوري والحرية السياسية آنذاك من حيث:

(1) يقول الاتجاه اللبرالي، بأولوية الحرية الفردية على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، تقوم السلطة العامة بحمايتها كهيئة إدارية، ترعى "الحقوق الطبيعية" (نظرية العقد الاجتماعي)، والالتزام أمام الأعراف القانونية التي تخدم هذه الحقوق، بما تمارسه من وسائل الضبط والتشريع عبر مؤسسات خاصة لها القيادة السياسية، بعد أن تُجرد الأشخاص من كل ما يخوّل لهم الحكم المطلق. ولأن مثل هذا التصور، احتاج إلى دعائم فكرية ومؤسسية تنقل مفهوم السلطة اللبرالية إلى مستوى الفعل السياسي، هذه الدعائم التي كان يفقدها المجتمع الجزائري، الواقع تحت الاستعمار الفرنسي والاعتراب السياسي، ولأن هذا التصور هو حصيللة التجربة الأوروبية التي قامت على دور الكنيسة ووساطتها الدينية، اختلفت تماماً عن التجربة الإسلامية، فلم يكن هناك أي مجال لاستدراج الجزائريين (إلا القلة) نحو مشروع اللبرالي للسلطة السياسية، وأجلّ ذلك إلى حينه.

(2) تقول النظرية الاشتراكية الماركسية، أن الحرية الحقيقية أو الفعلية، لا تتحقّق إلا عندما يتمّ التخلص من كل أشكال الاستغلال الاقتصادي

والاغتراب السياسي، ولن يتم ذلك إلا بحركة اجتماعية ثورية تتقدم فيها المصلحة العامة على المصلحة الفردية، فأعطوا بذلك تصورا مختلفا لمفهوم السلطة السياسية في إطار النظرية الاشتراكية، كان له صلة مباشرة بالواقع الاجتماعي التاريخي للمجتمع الجزائري، أين ارتبطت الحرية بالشروط الاقتصادية والسياسية، تلك التي أشركت جميع الجزائريين في نفس المعاناة، فاحتاجوا لتغييرها وتحقيق الحرية إلى الانقلاب الثوري والنضال النقابي/السياسي.

يظل الدين من الثوابت الثقافية التي تؤكد الضرورة الاجتماعية للسلطة، هذه الضرورة التي تجلت خارجيا وداخليا بالنسبة لفرنسا كما بالنسبة للجزائر لأن الطرف التاريخي آنذاك أعاد إنتاج نفسه من خلال الإرث الزمني والخصوصية الجغرافية، مستفيدا من معطيات الاحتكاك الثقافي والمادي بين أوروبا والمغرب العربي، وانتقال مركز القوة بشقيها الفكري والعسكري نحو أوروبا المسيحية. بل وأصبح الجانب الفكري العلمي هو المقياس الحقيقي لموازين القوة وهو بالتالي ما سيحدد طبيعة السلطة السياسية ومبرراتها في إقامة النظام العام خاصة بالنسبة لفرنسا التي حملت لواء التغيير الأوروبي، وقادت الانقلابات السياسية بمفاهيم حديثة لم تلغى طموح السلطة الأزلي في صناعة التفاوت والهيمنة وإنما استبدلت أدواتها التقليدية بأساليب استجابت للحركة الثورية الفكرية والمادية بإعادة تسمية السلطة والحاكم، وتقليص دور الدين تجاهها، فقرّبت معنى الصراع من الخلفيات المادية والسياسية، كمسعى فكري، تضمن في فلسفته التثويرية إعادة النظر في علاقة الدين بالسياسة وتلك الوساطة الاقتصادية والاجتماعية بينهما.

قائمة المراجع

- عمورة عمار، 2002، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع
- عمار بوحوش، 1997، تاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي
- حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، 2005، الجزائر دار النشر ANEP
- محمد البشير الهاشمي مغلي، التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره في المقاومة للاحتلال الفرنسي، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 العدد 6، ص: 166 - 167
- Alexis de Tocqueville, (1841) 2001, Travail sur L'Algérie, Ed: électronique
- Arsène Berteuil, 1856, L'Algérie française T2, Paris, Dentu Libraire-éditeur
- Benjamin Stora, L'histoire de L'Algérie (1830-1962), la découverte, 2004
- Bontemps Claude, Manuel des institutions Algériennes, Ed: Cujas, Paris 1976 p 183 – 185
- Bouveresse, Jacques. L'administration de l'Algérie à l'apogée de la colonisation (1898-1945)